

يُعد أكبر وأندر معهد على مستوى الجنوب والخليج والجزيرة العربية..

المعهد التقني البحري بالعاصمة عدن.. تدمير منهج لثروات الجنوب فمن ينقذه؟

الأمناء تحقيق / أحمد

العقربي - قيصر ياسين:

أجرت «الأمناء» زيارة إلى أكبر معهد سمكي إقليمي بالجنوب والمنطقة والجزيرة العربية والخليج وشرق إفريقيا وحتى الأردن بكوادره ذات الكفاءة في مجال الثروة السمكية الذين كان لهم بصمة كبيرة في التنمية السمكية والاقتصاد السمكي على مستوى الجنوب ودول الإقليم حينما كان تابعاً لوزارة الثروة السمكية الذي تأسس عام 1970م، في ظل دولة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية). ثم تحول بعد الوحدة اليمنية المشؤومة إلى المعهد التعليم الفني والتدريب المهني.

ومن المعروف أن الجنوب يقع على سواحل طويلة بحوالي (2,200) كم وفي هذه السواحل الممتدة على بحر العرب والبحر الأحمر تختزن ثروات هائلة من الأسماك والأحياء البحرية التي تعتبر إحدى الثروات الهامة لرفد الاقتصاد الوطني بالعملية الصعبة، وتطوير واستثمار تلك الثروة السمكية الوطنية بالوسائل العلمية التكنولوجية الحديثة تم إنشاء معهد متخصص في هذا المجال وهو المعهد السمكي قبل الوحدة اليمنية ثم تحول اسمه إلى المعهد التقني البحري.

وكان المعهد يتمتع قبل الوحدة باستقلال مالي وإداري ويضم مجموعة كبيرة من الكوادر الوطنية المؤهلة تأهيلاً عالياً للقيام بالتدريس والتدريب في التخصصات المختلفة المرتبطة بالتكنيك السمكي، ويعمل المعهد على سد علة ثغرات من الكوادر المتخصصة وهو على استعداد لتلبية متطلبات الشركات الوطنية أو الأجنبية وكذا القطاع الخاص وهو المعهد التخصصي الإقليمي الوحيد الموجود في الجنوب، ويعتبر من المعاهد النادرة في الوطن العربي.

وبسبب الوحدة اليمنية تم تدمير هذا المعهد الهام بالجنوب من قبل «نظام صنعاء»، قبل أن يتعرض للنهب والتدمير بعد حرب 2015م.

ويقع المعهد في جزيرة العمال بمديرية خورمكس في العاصمة عدن، على مساحة تقدر بطول كيلو متر واحد وعرض نصف كيلو متر، ويحيط به البحر من الجهات الثلاث، وخصص هذا المعهد منذ إنشائه ليكون معهداً إقليمياً وتم توكينه وتجهيزه ببنية تحتية آتساذك لخدمة هذا الغرض، وتم تزويده بقراب تقليدية تدريبية وتجهيزات بحرية لخدمة كافة التخصصات وتوفر الظروف المناسبة من حيث الرصيف والمنزلق البحري لصيانة القوارب متوسطة الحجم. وتشمل مهام المعهد إعداد وتدريب الكوادر المتخصصة وتلبية حاجة السوق من الكوادر المدنية والمؤهلة وتلبية سياسة الدولة في المجالات التخصصية من مخرجات المعهد وتلبية احتياجات سوق العمل ومتابعة الخريجين في سوق العمل واستضافة الدورات الداخلية والدورات إلى جانب الدورات الإقليمية للهيئة الإقليمية للعاصمة عدن على بنية البحر الأحمر وخليج عدن.

وتشمل مكونات المعهد من فصول دراسية للمواد العامة والتخصصية، وورشة ميكانيكا بحرية، ومبنى إدارة متكامل، وسكن داخلي للطلاب، ووحدة تبريد تعليمية مختبرية، وصالة لتحضير الأسماك، ومزلق القوارب التدريبية التقليدية، وشبكة متكاملة من الكهرباء والمياه والمجاري والحريق، ناهيك عن مرسى بحري للقارب التدريبي.

وتشمل التخصصات الدراسية: الملاحة، والاصطياد، والصناعات الغذائية، وهندسة التبريد والتكييف، وهندسة الكهرباء البحرية، وهندسة الميكانيكية البحرية، وتبلغ القوة الوظيفية بالمعهد من مدرسين متخصصين ومنتسبين مدربين إداريين



ماذا جرى للمعهد بعد الحرب؟ وكيف دُمّرت مكوناته وأصوله؟

من المسؤول عن نهب محتويات المعهد؟

إلى متى السكوت عن نهب حرمه وتدمير الممتلكات العامة؟

وطالب بصيانة (12) باصا التي كانت تنقل الطلاب، مشيراً إلى أن: «المعهد عقد اتفاقية مع خفر السواحل لتزويدهم بـ(120) من خريجي المعهد بالملاحة والميكانيكا والتحقوا بخفر السواحل والعمل بالبوارج». وتابع: «نحن داخلون في مجال الاستزراع السمكي ونريد أن نعمل تخصصاً بهذا الجانب وقد بدأ هذا المشروع بمحافظة حضرموت».

معاناة

وأوجز العميد معاناة المعهد بضرورة إصلاح ما تم تدميره بالحرب مثل مختبر الصناعات الغذائية والسورث الفنية التي تم تدميرها وخاصة التي تستخدم في مجال التطبيق العملي، وإعادة تأهيل المستودعات ومطعم الطلبة.

وقال: «نريد إعادة تجهيز المعهد وتوحيضاته بما دمرته الحرب مثل المولدات الكهربائية ومعدات اللحام والأشياء المنهوبة مثل نهب (15) محركاً بحرياً وقوارب، كما تم تدمير غرفة محركات السفينة التدريبية ومعداتنا إلى جانب ما لحق من تدمير ونهب لقسمي التبريد والملاحة وطرق حياكة الأشباك ومكائن الصناعات الغذائية».

وقال: «جميع هذه الأقسام بحاجة إلى إعادة تأهيل وإصلاح».

مطالبات بتأهيل المعهد

بدوره، قال نائب العميد لشؤون الطلاب الكابتن أيوب ميجر: «أعير عن سعادتي بهذا النزول الصحفي إلى معهدنا.. هذا الصرح العلمي الاستراتيجي، وتتمنى أن ينعكس هذا اللقاء للاطلاع عن قرب على أهمية دور المعهد ومعاناته».

وأضاف: «أرجو أن ينعكس هذا الموضوع بشكل إيجابي لتوفير الرأي العام والمهتمين بهذا المجال ولما يترتب على المعهد من نهضة علمية بما يتواءم مع مخرجات المعهد لخدمة العمل». مطالباً جميع الجهات المختصة ومحافظ العاصمة عدن بتأهيل الكوادر وتطوير المناهج ورفع المعهد بالتجهيزات اللازمة لأنه لا زال يقوم بدوره في الملحمة العامة رغم المعاناة وشحة الإمكانيات وما جرى تملكته ومحتوياتها من تدمير ونهب».

وشكر في ختام حديثه عميد المعهد الذي وصفه بالخبير بمجال تطوير المناهج التعليمية وهندسة الميكانيكا بالمعهد، كما شكر نواب عميد المعهد ومدرسيه الذين لا زالوا يعملون بإخلاص كمن ينحتون بالصخر رغم شدة المعاناة من أجل الأجيال والوطن.

لكوادر الذين يشرفون على التقاعد وهم من أصحاب الخبرة». وتمنى أن يرفد المعهد بكادر متخصص وتأهيل الكوادر إلى جانب المتقاعدين من أصحاب الخبرة أمثال الكابتن جلال مدي، الموسوعة العلمية والثقافية والتاريخية، معيداً إلى الأذهان أنه «في عام 1995م كان هناك مشروع لتطوير المعهد ليخدم عموم الوطن وأبناء الخليج والجزيرة والصومال وحتى بعض الدول العربية مثل الأردن على أن تشكل له إدارة مشتركة وتمويل مشترك ليستفيد منه أبناء المناطق الإقليمية».

احتياجات ضرورية

ولدى تطرقه إلى الاحتياجات أوضح باعمر أن «المعهد يحتاج إلى عناية خاصة وميزانية تختلف عن ميزانيات المعاهد الأخرى، وهي ميزانية مكلفة مقارنة بمعاهد التعليم الفني الأخرى».

وناشد: «المسؤولين الاهتمام بتمويل المعهد وتحديثه بالآلات الحديثة والاهتمام بالكادر، علماً بأن المعهد يسهم بدعم طلاب القسم البحري وقسم التبريد من طلبة الجامعة». وطالب بإعادة فتح المجال للمرأة للتعليم بالمعهد التقني السمكي كما كان سابقاً، حيث تخرجن منه الكثيرات من الكادرات اللواتي تبوأن مواقع قيادية مرموقة مثل سمييرة العقربي التي شغلت منصب مدير مكتب الخدمة المدنية بالعاصمة عدن، حيث تخرجن من المعهد خريجات ملاحية وفنيات بكل التخصصات.

وقال: «نريد من المسؤولين انتشال المعهد والصرح التدريبي المهم للحياة الاقتصادية السمكية من وضعه الحالي البائس وإعادة اعتباره وحل مشكلة رواتب الموظفين والمتقاعدين».

وأضاف: «لقد خرج حالياً من المعهد (16) خريج ملاح اصطياد، والمتبقون (38) وهم متخصصون بالملاحة والاصطياد، حيث كان المعهد بعد الحرب تنحصر تخصصاته بتخصص واحد وحالياً فتحنا قسم الكهرباء».

القسم الداخلي ومطعم الطلبة

في حكم كان

وشكا عميد المعهد «أنه لا يوجد قسم داخلي للطلاب القادمين من المحافظات المجاورة، حيث تم تدمير هذا القسم، وكذا لا يوجد مطعم للطلاب، حيث نهب محتوياتهما بالحرب».

والكيمياء والأحياء، ثم اشترط أن يكون الطالب الملتحق من خريجي الثانوية قسم علمي بدرجة نجاح مناسبة بالتخصصات السابقة، وكان المعهد قبل الوحدة يحوي قسماً داخلياً سعته الداخلية تحوي (128) طالباً وقسماً داخلياً آخر خاص بالطلبات سعته (12) طالبة، وتلك الأقسام مجهزة بكافة مستلزمات السكن الصحي المريح وتقدر الطاقة الاستيعابية السنوية للمعهد (60) طالباً وطالبة يتم توزيعهم على مختلف التخصصات العلمية ويمنح المتخرج شهادة الدبلوم التقني في أحد التخصصات الذي يقوم المعهد باعتمادها، لكن بفعل الحرب فقد تم تدمير الأقسام الداخلية ومطاعم الطلبة وانحسر عدد الطلاب فيما أصبح العنصر النسائي بعد الحرب الحوثية غير موجود بالمعهد».

نهب ممنهج

وشكا عميد المعهد من أعمال التدمير والنهب وعدم الاهتمام الحكومي والجهات ذات العلاقة التي لم تدرك مدى أهميته وتاريخه بالتنمية السمكية قائلاً: «جميع المختبرات مدمرة ومعظمها منهوبة وجرى تشليحها وامتد هذا للتدمير والنهب ليشمل غرفة محركات السفينة تدريبية العائمة بمحاذاة ساحل المعهد، حيث نهبنا كل معدات قسم الكهرباء وقسم التبريد وقسم الملاحة وطرق حياكة أشباك الصيد والصناعات الغذائية السمكية، وكان عندما يتم جلب السمك من البحر إلى المرسى تقوم على الفور بتجهيزه ليصل للمستهلك».

وتابع: «تم تدمير المتحف البحري المرتبط بالذاكرة التاريخية البحرية للمعهد ناهيك عن نهب الميكروسكوبات التي تستخدم بتدريس الطلاب بالإضافة إلى أجهزة كندية حديثة تم نهبها وتقدر بالآلاف من الدولارات وامتد هذا النهب والعبث ليشمل المختبر الذي تستفيد منه الشركات التجارية السمكية الذي يتم فيه تحضير سمك الزنجة والشيوخ وأخذوا جميع الأجهزة العلمية الخاصة بالمعهد وكذا لحام السيارات ولم يستثنوا بالنهب الوحدات التدريسية».

مخرجات المعهد

واستعرض باعمر أبرز الهامات التي تخرجت من المعهد الذي بدأ بـ(54) طالباً وهم حالياً من الدكاترة المرموقين أمثال د.حسين سالم العطاس خريج ميكانيكا ودرامي مقبل الصماتي خريج قسم الكهرباء عام 1996م، لافتاً أنه: «لا يوجد اليوم بديلاً

ماذا جرى بعد الحرب؟

منذ أن دلفنا حوش المعهد وزرنا مبانيه ومنشآته وقاعاته الدراسية وصولاً إلى المكتب الخاص بعميد المعهد، لفت استغرابنا الشديد آثار الدمار جراء الحرب التي لم تبقى أخضر ولا يابس، ورأينا تدميراً شاملاً لكثير من القاعات الدراسية والمباني وسكن الطلاب ومبنى المطعم الخاص بالمعهد، وهناك بعضها لم يبق منها إلا بقايا ورش مدمرة ومكاتب متآكلة لا تصلح حتى للاحتطاب، ووجدنا عميداً يعترض أماً وأساتذة مخلصين ييكون على الطلاب لنهضة فنية سمكية سادات تم باتت بفعل الحرب المدمرة والعبث والاستحواذ من قبل وحوش الحرب الذين لم يردعهم ضمير وطني ولا انتماء ولا وازع ديني أو أخلاقي، وكأن هذا البلد ليس بلدهم دون أن تحركهم ذرة ضمير نحو هذا المعهد الذي يصنع أجيالاً يعترفون رأسمال للوطن بالتنمية السمكية والاقتصاد السمكي وثروة قومية لا تقدر بالذهب.

مدير المعهد يروي مأساة الدمار

م. عبد الله أحمد باعمر - عميد المعهد التقني البحري - الذي استقبلنا وتجاويد وجهه تعبر عن الحزن والأسى لما حدث لهذا المعهد الإقليمي.

وقال لـ«الأمناء»: «ننتظر أحر من الجمر لزيارة الصحافة لهذا المعهد لننقل الصورة البائسة الواقعية للرأي العام لما تعرض له المعهد وأصوله ومكوناته وورثه الفنية والمنظومة التعليمية والأجهزة الفنية التدريبية الحديثة والنمينة من قبل وحوش الحرب ناهيك عن أعمال النهب والعبث الذي طال المعهد للأسف بعد الحرب وتحرير عدن من قبل ضعاف النفوس الذين سلبوا المعهد وممتلكاته في وضع النهار بكل ثقة فما أشبهه اليوم بالبارحة بما عمله جنكين خان المغولي الذي دمر بغداد ونهبها ودمر حضارتها».

وأضاف: «المعهد رُفد الدولة بخبرة من الثمات من الكوادر الفنية وأسهم في التنمية السمكية واسترداد العملة الصعبة لإنعاش الاقتصاد وأسس بدعم من الأمم المتحدة عبر البنك الدولي ليكن معهداً إقليمياً ونادراً بالوطن العربي يعمل بنظام السنتين والثلاث سنوات دراسية ثم في 1998م قرر النظام الدراسي فيه أن تكون الدراسة خمس سنوات ما بعد المرحلة الموحدّة الثمان سنوات الذي كان متبعاً بمحافظات الجنوب، حيث كان يشترط على الطالب إنهاء المرحلة الموحدّة بدرجة نجاح (80%) بالرياضيات والفيزياء

(99).